

رع الأول: القانون الإقطاعي والإمبراطوري اتخذ القانون الإقليمي في ألمانيا شكلين رئيسيين وهما القانون الريفي والقانون المدني (القوانين الحضرية). وكان للمدن الحرة قوانين وضعت من قبل الفقهاء وبعضها شكلت مجموعة من الأعراف المدن أشكالاً التجارية وقد اعتمدت بعض من التصرفات والعقود. كما وضعت ألمانيا دستوراً ابتداءً من القرن السادس عشر، ودستور الجنائي (1532)، الفرع الثاني: اعتماد القانون الروماني في وقت مبكر تبني الإمبراطور الروماني الألماني "أوتو" الثالث Carolina تصنيفات "جستينيان" كقانون إمبراطوري ألماني. وأثار هذا المفهوم رد فعل ملوك إنجلترا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال الذين يخشون من أن دراسة وتطبيق القانون الروماني في مملكتهم قد يبرران ادعاءات الأباطرة بالتفوق السياسي عليهم. وكانت مدرسة القانون الطبيعي الحديث حول أصول القوانين الوطنية منتعشة للغاية في ألمانيا والتي تجعل من القانون الطبيعي قانوناً عالمياً وغير قابل للتغيير ومستمداً من الطبيعة البشرية. ويعتبر سافيني مؤسس المدرسة التاريخية الألمانية أن القانون مثل اللغة ينشأ في الوعي الجماعي للشعب ويعبر عن نفسه من خلال العرف. وكان للثورة الفرنسية تأثير كبير في ألمانيا، حيث ساهمت في إحياء القومية الألمانية وإقامة دولة ألمانية موحدة (1871) و دفعت ألمانيا لتقنين قانون وطني موحد الذي أدى فيما بعد إلى إصدار العديد من التقنينات الرئيسية، 1900 المطلب الثاني: تدوين القانون يعد تدوين القانون ظاهرة مبكرة في العالم الجرمانى، فقبل الثورة الفرنسية وإصدار القانون المدني الفرنسي في عام 1804 اندفع البعض، وال سيما "ماريا تيريزا" من النمسا (1740-1780) و"فريدريك الثاني" من بروسيا (1740-1786) بإرادة إصلاح قوية بتدوين القانون. وتمت ترجمة القانون المدني الفرنسي الذي أصدره نابليون بونابرت في عام 1804 إلى لغات أخرى كاللغة الإيطالية والهولندية والألمانية ليتم نشره وتطبيقه في بعض المناطق من هذه الدول. وبداية من منتصف القرن التاسع عشر بعد عام 1848 الفترة التي شهدت الثورات في بلجيكا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا والنمسا والمجر وبولندا بدأت القومية تزدهر في ألمانيا. وتم تحقيق التطلعات في توحيد القانون جمركي (1833-1888) والنقدي (1849-1869).